



كيف يمكن لهذا القانون أن يساعد المجتمع المدني على المساهمة في الدفع الى مزيد من الشفافية بين الحكومة والشعب؟

- هذا القانون سيساعد المجتمع المدني على الكشف عن نقاب السرية داخل الحكومة فيما يحافظ على مبادئ العدالة والانصاف في الكشف عن المعلومات العامة.
- هذا القانون سيسمح للمجتمع المدني بمقارنة الوعود المقطوعة ضمن الأحداث السياسية مع الانجازات الفعلية التي تحققها الحكومة وبتشاطر هذه المعلومات مع المواطنين.
- هذا القانون سيسمح للمجتمع المدني بمراقبة صنع القرار الحكومي بشكل أكثر فعالية وبتعزيز قدراته على الخوض في نقاش عام مفتوح ومساءلة الحكومة.
- هذا القانون سيعزز قدرة المجتمع المدني على مراقبة إيرادات الحكومة ونفقاتها وتخصيص الموارد العامة.

كيف يمكن لهذا القانون أن يجد من الفساد؟

- هذا القانون سيستجّع موظفي الدولة على الامتثال للإجراءات والتنظيمات مما يحول دون اخفاء أو اتلاف السجلات التي يصعب الكشف عنها.
- هذا القانون سيقدم مجموعة من الآليات الواضحة والقابلة للتطبيق وذلك للسماح للمجتمع المدني بالوصول الى المعلومات العامة كما أنه سيخفف من الحاجة الى الرشوة والفساد عبر الوساطة ودفع البخشيش .
- سيتم توثيق كافة أشكال العقود الحكومية والمشتريات العامة مع تبريرها والافصاح عنها، مما سيحد من قدرة الحكومة على اخفاء عمليات الفساد.

لم عليك دعم القانون حول الحق في الوصول الى المعلومات؟

- يشكل الوصول الى المعلومات أحد حقوق الانسان الأساسية لكافة المواطنين وذلك بموجب الدستور اللبناني والاتفاقيات والاعلانات الدولية.
- يساهم الوصول الى المعلومات في تحسين حياة المواطنين اليومية.
- هذا القانون سيسهل عليك لعب دورك كمرآب للمؤسسات الحكومية وكمبر عن مشاغل الناس وهمومهم.
- دعمك لهذا القانون سيبرهن التزامك باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها لبنان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.
- دعمك لهذا القانون سيزيد من امكانية وصولك الى السجلات والوثائق الحكومية الحساسة التي تسمح بتقييم أداء المسؤولين الحكوميين على أساس قضية معينة.

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات ("الشبكة") هي مجموعة متعدّدة القطاعات تتألف من برلمانيين ووزارات وجمعيات من القطاع الخاص ونقابات مهنية ومنظمات غير حكومية تسعى الى تعزيز الشفافية والحاسبة والنهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وحماية الأفراد الذين يبلغون عن الفساد ("حماية كاشفي الفساد"). وقد تأسست الشبكة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".